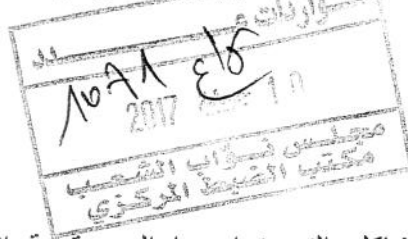


من صلاح البرقاوي  
عضو مجلس نواب الشعب  
الى السيدة وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين  
عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب



الموضوع: سؤال كتابي

تحية وبعد،

فلا شك أنكم على بينة من المشاكل التي تواجهها اليوم قرية الأطفال SOS بسليانة والتحديات الاجتماعية القائمة بسببها. خاصة انكم قمتم بزيارة للقرية في خلال شهر أفريل 2017 وأطلعتم عن كثر على الظروف داخلها.

وقد تناهى الى علم الأهالي بالجهة في الأيام الأخيرة ان تمت نية الى غلق القرية وتسريح الإطار العامل بها. ولا يخفى عليكم ان دور القرية أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما يتجاوز المعاني المادية لكفالة ايتام محتاجين الى توفير عائلات لمن لا عائلة لهم وتعويضهم عاطفيا عن الحرمان المرتبط بذلك. فضلا عن ان إدارة القرية وتسييرها توفر بعض مواطن الشغل التي تساهم في توفير العيش الكريم لعدد العائلات.

وبالنظر الى ان الوضع الحالي للقرية والغلق الذي يتهدها يعود بالأساس الى تناقص موارد الدعم المادي الذي تتلقاه،

والى ان الدولة ملتزمة حسب الفصل 47 من الدستور بضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم وتوفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز وفق المصالح الفضلى للطفل.

والى ان قرية الأطفال SOS بسليانة باتت اليوم في أمس الحاجة الى تدخل الدولة لمساعدتها على الاستمرار في أداء الدور النبيل الذي تضطلع به. خاصة ان الدولة لم تتأخر عن التدخل في عديد الملفات الاجتماعية للحفاظ على مواطن الشغل وسلامة المناخ الاجتماعي على غرار ما وتم في قرقنة والكاف وتطاوين.

لذا نرجو افادتنا حول ما قامت به وزارتك او ما تنوي القيام به لحل الاشكال المطروح بالحوار مع الجهة المشرفة على تمويل وتسيير القرية المذكورة تجنباً لتعكر أوضاعها.

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والسلام.

صلاح البرقاوي

عضو كتلة الحرة لحركة مشروع تونس بمجلس نواب الشعب



تونس في، 28 جويلية 2017

6953/2017

كامل

من وزيرة المرأة والأسرة والطفولة  
إلى السيد  
رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الإجابة عن سؤال كتابي للنائب المحترم صلاح البرقاوي.  
المرجع: مراسلتكم عدد 895 بتاريخ في 18 جويلية 2017.

تحية طيبة،

وبعد، جوابا عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد صلاح البرقاوي والمتعلق بما تقدمه وزارتنا من حلول ومقترحات لحل الإشكاليات التي تواجهها قرية الأطفال SOS بسليانة، يشرفني إعلامكم بما يلي:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن فرع تونس للجمعية العالمية لقرى الأطفال "SOS" يعمل في إطار الاستقلالية الإدارية والمالية، ويرجع بالنظر إلى الفدرالية الدولية لقرى الأطفال (كيندردورف s.o.s)، وهي جمعية خيرية ذات صبغة إنسانية واجتماعية.

كما يتجه التوضيح أن علاقة وزارة المرأة والأسرة بالجمعية المذكورة ليست علاقة إشراف، فهي تتحدد بالاتفاق المبرم بتاريخ 26 مارس 1981 بين الحكومة التونسية - ممثلة في وزارة الشباب والطفولة والرياضة (آنذاك) - وبين المنظمة الأم، تلتزم بمقتضاها المنظمة بأن تعمل وفق توجهات الدولة التونسية في مجال حقوق الطفل ومجلة حماية الطفولة وضمان سلامة الأطفال ومصالحهم الفضلى.

وانطلاقاً من المرجعيات القانونية والمبادئ المقدّمة، تنسق وزارتنا - ممثلة في الإدارة العامة للطفولة - بالعضوية في لجنة قيادة فرع تونس للجمعية المعنية، وتواكب مدى احتكام أنشطتها وقراراتها إلى فحوى الاتفاق.

وتبعاً لما سجّل في المدة الأخيرة بولاية سليانة من احتجاجات لأطراف مختلفة، على خلفية ما راج من أخبار حول اعتزام لجنة القيادة غلق فرع سليانة لقرى الأطفال "SOS"، انعقد اجتماع في الغرض يضم كل الأطراف المتدخلة وذلك يوم الإثنين 10 جويلية 2017 بمقر الوزارة تحت إشراف الوزارة وبحضور السيد والي الجهة، قدمت خلاله رئيسة فرع تونس للجمعية، والأعضاء المرافقين لها الملامح العامة لاستراتيجية المنظمة وبرنامج إعادة هيكلة قرية سليانة التي أصبحت - حسبما تم إبرازه - في حاجة إلى مراجعات على مستوى التسيير وإعادة التهيئة وتعديل في الموارد المالية والبشرية، وقد جددت الوزارة التزامها بدعم الجمعية في حدود ما تتيحه إمكانياتها وحرصها الدائم على ضرورة مراعاة مصلحة الطفل الفضلى، رغم كل ما تجابهه المؤسسة الحاضنة من إشكاليات، وأنه يمكن تلافي أي احتمال لغلقها بتفعيل شبكة التدخلات في الغرض.

كما تم التنسيق في الأثناء مع هيئة القيادة المعنية لإصدار بلاغ يفند نية غلق المؤسسة، في مسعى لتطويق موجة الاحتجاجات، وتهيئة لبلورة حلول مدروسة للإشكالية يكون إطارها اجتماع ثان يعقد في أقرب أجل، يحضره ضرورة السيد وزير الشؤون الاجتماعية أو من يمثله، وعن ولاية سليانة - السيد الوالي ونائب ممثل لمجلس نواب الشعب والسيد مندوب المرأة والأسرة والطفولة بالجهة.

وقد انعقد اجتماع ثان على وجه العجل في نفس إطار الاجتماع الأول وبحضور موسع، بتاريخ الأربعاء 12 جويلية 2017 وضم الأطراف المعنية، التي تفهمت الصعوبات التي تمر بها قرية الأطفال "SOS" سليانة والمجهودات المقدّمة والمعلنة بخصوص ضمان حقوق الأطفال المكفولين.

كما تم الوعد باستمرارية تمكينهم من الخدمات التي هم بصدد الانتفاع بها، وتم التأكيد من قبل جميع الأطراف على ضرورة تلافي قرار الغلق الذي سيكون النتيجة المنطقية لإعادة الهيكلة بالشكل المقدم، وأنه من الأحرى أن تتم دراسة تسوية الصعوبات المسجلة في أريحية زمنية، يستبعد فيها كل ما يؤدي إلى غلق المؤسسة.

